معهد السلام الأميركي
UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE www.usip.org
SPECIAL REPORT
1200 17th Street NW • Washington, DC 20036 • 202.457.1700 • fax 202.429.6063

أنشطة المانحين وإمكانات بروز المجتمع المدني في العراق

نبذة عن التقرير

وقع الرئيس بوش في ٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ على قانون الاعتمادات الإضافية الطارئة للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان والبالغة ٨٧ مليار دولار (قانون عام رقم ١٠٨ – ١٠٦). وخصص هذا القانون لمعهد السلام الأميركي ١٠ ملايين دولارا لتمويل «أنشطة مساندة تطبيق السلام وحفظه وبنائه بعد انتهاء الصراع» في العراق. ومن هذه الأنشطة، أجرى المعهد مسحا أوليا للجهات المانحة في العراق مع التركيز على قطاعَي المجتمع المدني والحكومة.

ويقدم هذا التقرير، الذي أعد أصلا للاستخدام الداخلي، صورة مختصرة لأنشطة الجهات المانحة في العراق حتى أوائل مايو/أيار ٢٠٠٤. وليس واضحا إلى أي حد أثرت الأوضاع الأمنية على أنشطة إعادة الإعمار التي نناقشها في هذا التقرير، ولكن أنشطة المعهد تسير قدما، بالرغم من بعض التأخير، وبعض الزيادة في النفقات.

كتب التقرير سلون مان، مسؤول البرامج في برنامج عمليات السلام وإحلال الاستقرار، وإلبر باجركتاري، المنسق السابق للعمليات في برنامج عمليات السلام وإحلال الاستقرار، وباتريشيا كرم، مسؤولة البرامج في برنامج المنح. وأسهم في إعداد التقرير دان سيرويز، مدير عمليات السلام وإحلال الاستقرار، وجودي بارسالو، مديرة برنامج المنح.

الآراء المقدمة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء معهد السلام الأميركي الذي لا ينادي بمواقف سياسية محددة.

تقرير خاص رقم ١٢٤ يوليو/تموز ٢٠٠٤

المحتويات

مقدمة ٢
سياق إعمار العراق ٢
تاريخ موجز للمعونات الأميركية والدولية للعراق ٣
إدارة إعادة الإعمار المالية ٣
المانحون الدوليون الرئيسيون الآخرون ٤
تمويل تنمية المجتمع المدني ٥
إستنتاجات ١١

موجز

- يعتبر إعادة إعمار العراق من أوسع مشاريع إعادة الإعمار نطاقا منذ الجهود التي شهدتها أوروبا واليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.
- ينفق معظم التمويل المدني في العراق حاليا على إعادة تأهيل البنية التحتية المادية.
- خصص زهاء ٧٣٠ مليون دولار لبرامج النهوض بالديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان ومساعدة اللاجئين، بما في ذلك أنشطة إدارة الصراع التي يقوم بها المعهد.
- يتركز الاهتمام الآن، وحتى في هذا المجال، على إعادة بناء المقار المادية والبنية التحتية لمنظمات المجتمع المدني مما خفّض من أموال البرامج.
- تنتشر منظمات المجتمع المدني انتشارا سريعا، مما سيُحدث زيادة ضخمة في الطلبات على تمويل البرامج.
- يهدف تمويل المنظمات النسائية حتى الآن أساسا إلى تشجيع برامج توفير الدخل، وليس إلى برامج تعزيز قدرة المرأة على حماية حقوقها كمواطنة وكإنسانة.
- سيكون أحد التحديات الرئيسية لبناء السلام في العراق هو التغلب على إرث ما يزيد على ثلاثين عاما من إرهاب حزب البعث الذي خلف جروحا نفسية عميقة.

- سيكون لكبت الهوية الثقافية والدينية والسياسية تداعيات هائلة على مستقبل العراق.

- إن باستطاعة معهد السلام الأميركي وغيره من منظمات إدارة الصراع أن يقدموا قيمة مضافة من خلال التركيز على منع العنف الطائفي والمساعدة على تثبيت سيادة القانون وإعانة المؤسسات التي تشجع على نشر الحقيقة والمصالحة وتدريب وتثقيف جيل جديد من القادة.

مقدمة

بدأ معهدالسلام الأميركي نشاطه في العراق بتجميع المعلومات من المانحين، ولا سيما المانحين الناشطين في ميدان المجتمع المدني، بغية تقييم مدى التقدم في مجالات رئيسية ومعرفة الحاجة إلى المزيد من الدعم. وبعد هذا المسح الأولي للجهات المانحة، ولإثبات صحة إستنتاجاته، قام المعهد بدراسة إستقصائية غير رسمية للأنشطة من خلال تنظيم مقابلات مع الأطراف الرئيسية العاملة على تنمية المجتمع المدني. وسرعان ما أصبح واضحا أنه بينما كانت الجوانب الجوهرية لتنمية المجتمع المدني تحظى بقدر فائق من الإهتمام والتمويل الدوليين، فإن مجالات أخرى كانت مهملة، أو كانت تلقى عناية قليلة من مجموعة المانحين.

ويجدر التنويه بأن هذا التقرير ليس محاولة مستفيضة لتتبع المساعدات المقدمة لإعادة إعمار العراق، بل هو يبحث في تلك الشريحة من الأموال المكرسة لتنمية المجتمع المدني، بما في ذلك التدريب على الديمقراطية والبرامج المدنية وحقوق الإنسان والإصلاح التعليمي. ويقدم التقرير، الذي كان في الأصل وثيقة داخلية، عرضا عاما للمساعدات الدولية الوافدة إلى العراق على مدى عام من جهود بناء الأمة، وهو يبيّن أيضا الفجوات العميقة في المساعدات الدولية، والتي تستدعي إزالتها اهتماما فورياً.

سياق إعادة إعمار العراق

أثبتت الأحداث أن إعادة إعمار العراق تمثل أضخم مشروع دولي – وبوجه خاص أميركي – لبناء الدول منذ جهود إعادة البناء في أوروبا واليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. بل لقد إتضح أن السنتين الأوليين من إعادة البناء المدني في العراق كانتا أكثر طموحا، من الناحية المالية، من السنتين الأوليين لإعادة البناء المدني بعد الحرب في ألمانيا واليابان وهايتي والبوسنة وكوسوفو وأفغانستان مجتمعة (ولو أنه وجب التنويه بأن خطة مارشال لم تبدأ حتى عام ١٩٤٧). ففي مؤتمر مدريد للدول المانحة الذي عقد في ٢٣ و ٢٤ من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣، تراوحت اعتمادات أو تعهدات المنح والقروض المتيسرة لإعادة إعمار العراق بين ٣٢ و ٣٦ مليار دولار، بينما تلقت ألمانيا واليابان وهايتي والبوسنة وكوسوفو وأفغانستان مجتمعة ما مجموعه ٢٥،٦ مليار دولار (بأسعار عام ٢٠٠٣) وذلك على شكل معونات إجمالية لإعادة الإعمار خلال السنتين الأوليين من إعادة بنائها.

ويبدو حجم المعونات الوافدة إلى العراق ضخم إذا ما قورن بحجم الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. فحسب التقديرات التي أجرتها مؤسسة «فيتش» العالمية لتصنيف الأهلية الائتمانية (Fitch Ratings)، يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للعراق ١٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٤. وإذا أنفق جزء كبير من التعهدات الدولية البالغة ٣٢ - ٣٦ مليار دولار طبقا للخطة المقررة في السنتين الأوليين لإعادة الإعمار، فإن ذلك سيجعل من العراق أكبر مستفيد من المعونات الدولية في التاريخ، إذا ما قيست هذه المعونات كنسبة مئوية من ناتجه المحلي الإجمالي، أي حوالي ١٥٠ بالمائة. ومقارنة مع ذلك، قدّرت المعونة المقدمة لكوسوفو بعد الحرب بنسبة ٤٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي في السنتين الأوليين، وللبوسنة بنسبة ٣٧٪، ولأفغانستان بنسبة ٣٣٪، ولهايتي بنسبة ٢٠٪. (ويشير ايان فاسكيز من معهد كاتو (CATO) إلى أن إجمالي المعونة الأمريكية لم يتجاوز أبدا نسبة الخمسة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لأي من البلدان التي استفادت من خطة مارشال، بما فيها النمسا، وبلجيكا – لكسمبورج والدانمرك وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليونان وأيسلندا وايرلندا وايطاليا وهولندا والنرويج والبرتغال والسويد وتركيا والمملكة المتحدة).

تاريخ موجز للمعونات الأميركية والدولية للعراق

بين عامَي ١٩٩٠ و٢٠٠١، كانت الولايات المتحدة أكبر مصدر فريد للمعونات الإنسانية والمعونة الموجهة لإعادة الإعمار في العراق. وكانت المناطق الكردية الشمالية المستفيد الأكبر، فقد بلغت قيمة هذه المعونات حوالى ٨٢٠ مليون دولار خلال تلك الفترة، وشكلت ما نسبته ٣٠٪ تقريبا من مجموع المعونات المتعددة الأطراف والبالغة ٢،٩ مليار دولار، أو حوالى ٤٠٪ من المعونات الثنائية البالغة ٢،٢ مليار دولار. وصرف حوالى ٧٩٤ مليون دولار كمعونات إنسانية للمواطنين النازحين في شمال العراق، بينما بقي مبلغ مقداره ٢٥،٥ مليون دولار كمعونات غذائية. وكانت ألمانيا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية والأمم المتحدة من بين المصادر الأخرى للمعونات الثنائية والمتعددة الأطراف.

عقب الإطاحة بنظام صدام حسين في أبريل/نيسان ٢٠٠٣، حشدت الولايات المتحدة موارد وطنية ودولية لتمويل جهود إعادة الإعمار في العراق. وفي مؤتمر المانحين الذي عقد بمدريد يومي ٢٣ و ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣، طلب من ٧٣ دولة و ٢٠ منظمة دولية و ١٣ منظمة غير حكومية مساعدة العراقيين على إعادة إعمار بلادهم. وتراوحت التعهدات بين ٣٢ و ٣٦ مليار دولار (وفقا لأرقام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، كان حوالى ٧٠٪ منها على شكل منح بينما كان الباقي قروضاً. ولايدخل في حساب هذه المبالغ المساعدات الإنسانية وائتمانات وضمانات التصدير والمساعدات العينية التي أعلنتها دول عديدة. وقدمت الولايات المتحدة أكبر مساهمة من مجموع المبالغ بمقدار ١٨،٦ مليار دولارعلى شكل منح، أضيفت بعد ذلك في قانون الاعتمادات الإضافية الطارئة للدفاع ولإعادة إعمار العراق وأفغانستان لعام ٢٠٠٤. (وكان ذلك بالإضافة إلى مبلغ ٢،٥ مليار دولار لجهود الإغاثة وإعادة الإعمار المصرح بها بموجب قانون الاعتمادات الإضافية الطارئة الأميركي - «عملية تحرير العراق» - الذي وقعه الرئيس بوش في ١٩ مارس/آذار ٢٠٠٣). وكان من بين المانحين الذين تعهدوا بمنح نقدية كبيرة اليابان (١،٥ مليار دولار) والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك دوله الأعضاء (وخاصة المملكة المتحدة) والدول المرشحة للإنضمام (١،٢٥ مليار دولار).

غير أن تعهدات مدريد المالية لم تكن المصادر الوحيدة لتمويل إعادة إعمار العراق، إذ أن هناك مصادر أخرى للتمويل تأتي من أموال أسرة صدام حسين المصادرة، ومن الأرصدة العراقية في مختلف برامج الأمم المتحدة، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء. وبالرغم من أن حجم الأرصدة المصادرة في العراق ما زال غير واضح، فإن الأموال التي تمكن صدام حسين وأسرته من نقلها إلى سوريا ولبنان والأردن تقدر بثلاثة مليارات دولار تقريبا. وقد أشارت هذه الدول الثلاث إلى أنها سترد هذه الأموال.

اعتبارا من مايو/أيار ٢٠٠٣، بلغ حجم الأموال في برنامج النفط مقابل الغذاء زهاء ٣،٢ مليار دولار على صورة أموال غير مخصصة، و ١٠،١ مليار دولار أخرى على شكل أموال مخصصة، بالرغم من أنها لم تصرف بعد، لشراء سلع لم تورّد إلى العراق بعد. وسوف توجه هذه الأموال إلى البلد من خلال صندوق تنمية العراق الذي تأسس بموجب القرار ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتديره سلطة الإئتلاف المؤقتة.

وبإيجاز، كانت المصادر الرئيسية الأربعة لتمويل إعادة إعمار العراق: (أ) الاعتمادات الأميركية المتاحة من خلال قانوني الاعتمادات الإضافية الطارئة لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، وهذه تشكل أكثر من نصف إجمالي المعونة الدولية للعراق حتى الآن، (ب) المنح الدولية الأخرى التي تعهد بها المانحون في مدريد (اليابان والإتحاد الأوروبي أساسا)، (ج) أرصدة أسرة صدام حسين المصادرة، و (د) الأموال من برامج الأمم المتحدة ولا سيما برنامج النفط مقابل الغذاء.

إدارة إعادة الإعمار المالية

كُلفت سلطة الإئتلاف المؤقتة بإدارة جميع الأموال الأميركية المعتمدة من الكونجرس للعراق وبإدارة أموال أخرى مخصصة لإعادة الإعمار. ويتولى مكتب إدارة برنامج العراق التابع للسلطة مسؤولية جميع عمليات التعاقد الممولة من قبل الحكومة الأميركية خلال السنة المالية ٢٠٠٤ والبالغة ١٨،٦ مليار دولار لإعمار العراق. وسترعى السفارة الأميركية المكتب في أعقاب حل سلطة الإئتلاف المؤقتة في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٤.

تُوجه سلطة الإئتلاف المؤقتة أيضا إدارة صندوق تنمية العراق الذي أنشئ بموجب القرار ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن لتوجيه المعونات الأجنبية غير الأميركية للعراق، وأموال برامج الأمم المتحدة المتبقية، وأرصدة أسرة صدام حسين التي قام التحالف بمصادرتها. ولغاية أول أبريل/نيسان ٢٠٠٤، حوّل ما مجموعه ١٥ مليار دولار إلى حسابات الصندوق. وكان مجلس مراجعة البرامج الذي أسسه بول بريمر، مدير سلطة الإئتلاف المؤقتة، والمؤلف أساساً من أميركيين وبريطانيين وأوستراليين، هو الجهة الرئيسية المسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بإنفاق أموال الصندوق. ويتشاور هذا المجلس مع مجلس الحكم العراقي ووزير مالية العراق ومحافظ البنك المركزي العراقي. كما أنشئ مجلس دولي للإرشاد والرصد في مايو/أيار الماضي بقرار من مجلس الأمن لمراقبة الإنفاق من صندوق تنمية العراق، ولكن نشاطه تعرض للتأخير. كما أن بعض الأموال المصادرة تدار أيضا من قبل قادة التحالف في الميدان.

يتولى مكتب إدارة برنامج العراق التابع لسلطة الإئتلاف المؤقتة مسؤولية ترتيبات التعاقد التي تمول من خلال اعتمادات الحكومة الأميركية للسنة المالية ٢٠٠٤ والبالغة ١٨،٦ مليار دولار لإعادة إعمار العراق، ويمثل فيلق المهندسين بالجيش الأميركي وسلاح البحرية الأميركية الوكالتين الرئيسيتين اللتين تُصدران العقود بالنيابة عن المكتب. وتتمثل مهمتهما الأولية في استعادة القدرة على إنتاج النفط وتكريره، وفي معالجة الغاز بهدف العودة إلى الوضع السائد قبل الحرب.

وهناك وكالات حكومية أخرى – مثل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية الأميركية التي تصدر عقودا ممولة من هذه الاعتمادات أيضا. غير أن التقارير الصحفية الأخيرة تشير إلى أن وزارة الدفاع الأميركية ستواصل إدارة ما يقرب من ٩٠ ٪ من أموال إعادة الإعمار، مع قيام الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بإدارة نسبة العشرة بالمائة المتبقية. وتتركز أهداف هذه الوكالة الراهنة في إعادة البنية التحتية الرئيسية إلى حالتها الطبيعية ومساندة الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، وتوسيع الفرص الإقتصادية، وتحسين فاعلية الحكومة ومساءلتها. وقد أصدرت الوكالة حتى الآن إثني عشر عقدا تبلغ قيمة كل منهم عدة ملايين من الدولارات بالإضافة إلى خمس منح لأعمال إعادة الإعمار في العراق.

وقد وُضعت معظم أموال إعادة الإعمار، وخصوصا الأموال المعتمدة من الكونجرس الأميركي، في خدمة إعادة بناء أجهزة الأمن والبنية التحتية في العراق. بينما لم يتلق قطاع المجتمع المدني قدرا كبيرا من الإهتمام. وقد أصدرت سلطة الإئتلاف المؤقتة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ مشروع طلب لإعادة التأهيل والإعمار في العراق، خصص بموجبه مبلغ ٥،١٣٦ مليار دولار للأمن و ١٤،٨٦٨ مليار دولار للبنية التحتية (بمعناها الواسع)، و ٣٠٠ مليون دولار للديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان واللاجئين. وفي النهاية، تلقت سلطة الإئتلاف مبلغ ١٨،٦ مليار دولار في قانون الإعتمادات الإضافية لعام ٢٠٠٤ من المبلغ الإجمالي المطلوب وقدره ٢٠،٣٠٤ مليار دولار. (وتجدر الإشارة إلى أن الأموال المذكورة هنا لا تتضمن الأموال المخصصة للعمليات العسكرية، والتي تبلغ حوالي ٦٠ مليار دولار، وهي أيضا مخصصة من خلال الإعتماد الإضافي الطارئ لعام ٢٠٠٤).

وطبقا لتصريحات مسؤولي سلطة الإئتلاف المؤقتة، خصص حوالي ٧٣٠ مليون دولار للفترة الراهنة لإعداد برامج للنهوض بالديمقراطية. وسوف تنفق هذه الأموال في سبعة مجالات مميزة هي: مكافحة الفساد وتشجيع الشفافية الحكومية، وتنمية الأحزاب السياسية، وإدارة الإنتخابات، وتعزيز المؤسسات الحكومية العراقية، وبناء المجتمع المدني من خلال المنح والتدريب وبناء القدرات، وبرامج المرأة، وتنمية البنية التحتية لوسائل الإعلام. ولمكتب حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية التابع للسلطة أموال إضافية مستقلة لبرامج حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية.

وتهدف مشاريع السلطة المستقبلية إلى إعادة البناء المادي، وإلى حد ما المساعدة في إحلال سيادة القانون. ففي الفترة من ١٠ إلى ٢٦ مارس/ أذار ٢٠٠٤، منح مكتب إدارة برنامج العراق ١٧ عقدا، منها عشرة عقود للبنية التحتية، وسبعة لإدارة البرامج (واحد لدعم المكتب وستة لكل من قطاعات العمل المحددة سابقاً) وهي: (أ) الأعمال الكهربائية، (ب) الأشغال العامة ومد المياه، (ج) الأمن/العدل، (د) المباني/الصحة، (ه) النقل والاتصالات، (و) النفط. وهناك عشرة عقود رئيسية للتصميم والبناء تندرج كلها تحت هذه القطاعات الستة.

المانحون الدوليون الرئيسيون الآخرون

قبل انعقاد مؤتمر مدريد، بلغت معونة الحكومة اليابانية ٢٠٠ مليون ين ياباني (١،٩ مليون دولار) على هيئة منح لمشاريع الأمن الإنساني للقواعد الشعبية. أما في مدريد، فقد تعهدت اليابان بتقديم ٣،٥ مليار دولار إضافي على شكل قروض و ١،٥ مليار دولار كمنح لتمويل جهود

إعادة الإعمار التي تهدف إلى مساعدة (أ) مشاريع الأمن الإنساني للقواعد الشعبية، (ب) المشاريع الثقافية للقواعد الشعبية، (ج) المنظمات الدولية العاملة في العراق، (د) المنظمات غير الحكومية اليابانية العاملة في العراق. وتساعد اليابان بوجه خاص في مشاريع إعادة بناء الحياة العامة المتعلقة بتوليد الكهرباء والتعليم وإمدادات المياه والمرافق الصحية والصحة والعمالة والتربية والرياضة، بالإضافة إلى تحسين مستويات الأمن.

ولقد قامت الحكومة اليابانية حتى الآن بتخصيص أو إنفاق ٦٣٠ مليون دولار للصندوق الإئتماني متعدد الأطراف، وتمويل مختلف المشاريع مثل تقديم عربات الشرطة وصهاريج المياه، وإصلاح المرافق الأساسية مثل محطات الكهرباء والمستشفيات، وغير ذلك من المساعدات الأساسية الأخرى. وفي ٢٦ مارس/آذار، أعلنت الحكومة اليابانية قرارها بتقديم منح بمقدار ١٩٨ مليون دولار للوزارات العراقية من أجل تمويل مشاريع الصحة والكهرباء والمياه والمرافق الصحية وإطفاء الحرائق و١٥،٤ مليون دولار لبرنامج إعادة الإعمار والتوظيف العراقي، وهو مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لخلق فرص العمل والذي يسمح بتوظيف العراقيين لتنفيذ برامج تهدف إلى توفير فرص عمل كتلك الرامية إلى إصلاح شبكات المياه والمجاري وجمع القمامة والنظافة العامة.

وكانت وزارة التنمية الدولية البريطانية قد تعهدت في البداية بأكثر من ٢١٥ مليون جنيه إسترليني (٣٩٤ مليون دولار) لمنع حدوث أزمة إنسانية بعد انتهاء الحرب ولإستعادة الخدمات الأساسية سريعا. وقد وجهت معظم هذه المعونات من خلال وكالات الأمم المتحدة (١١٣ مليون جنيه إسترليني أي ما يعادل ٢٠٧ مليون دولار) وجمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر (٣٢ مليون جنيه إسترليني أي ما يعادل ٥٩ مليون دولار) والمنظمات غير الحكومية (٦ ملايين جنيه إسترليني أي ما يعادل ١١ مليون دولار). ومع إستقرار الوضع في العراق، قامت الوزارة بتحديد أولويات المساعدة الثنائية. فخصصت ٤٥ مليون جنيه إسترليني (٨٢،٥ مليون دولار) في عام ٢٠٠٣ للبرامج الهادفة إلى إصلاح البنية التحتية الأساسية في جنوب العراق، وتطوير وسائل الإعلام، وتقديم المشورة حول الإقتصاد العام، ومساندة سلطة الإئتلاف المؤقتة. واستعانت الوزارة أيضا بموظفيها ومستشاريها لمساندة أعمال السلطة وتقديم المشورة للوزارات العراقية.

وفي مؤتمر مدريد المنعقد في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣، تعهدت المملكة المتحدة بتقديم مبلغ إضافي قدره ٣٢٩ مليون جنيه إسترليني (٦٠٣ مليون دولار) لإعادة إعمار العراق، يشمل حصتها البالغة ١٣ ٪ من إنفاق الجماعة الأوروبية المقرر حاليا وقدره ٣٠٠ مليون يورو (٣٥٨ مليون دولار). وهذا الجزء من المعونة المقدمة من وزارة التنمية الدولية موجه مباشرة لمساندة البنية التحتية وتطوير وسائل الإعلام الحرة وتقوية النظام القضائي في العراق، ويمول من خلال صندوقَي المشاركة السياسية وإصلاح الإدارة العامة. وتُنفق هذه البرامج خمسة ملايين جنيه إسترليني (٩،١ مليون دولار) على مدى سنتين لتمويل مبادرات زيادة فرص التمثيل السياسي والمشاركة عند العراقيين، وخاصة النساء، وتسعى إلى تأمين احتياجات الجماعات المهمشة والمستضعفة في عمليات صنع القرارات الحكومية المستقبلية وتنفيذها. وستقدم مبادرة الإصلاح الإداري مساندة إنمائية مؤسسية طارئة لنظام الإدارة العامة العراقي وستركز على المؤسسات الضرورية لتشغيل نظام الإدارة الحكومية برمته. وسيتضمن البرنامج أيضاً تقديم المشورة والتدريب لتعزيز المؤسسات والنظم القائمة.

تمويل تنمية المجتمع المدني

هناك عدة مؤسسات ناشطة بوضوح في مضمار المجتمع المدني وبناء المجتمعات.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: معهد المثلث للبحوث *(Research Triangle Institute, RTI)*

خصصت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لهذا المعهد ١٥٥ مليون دولار لتنفيذ مشروع الحكم المحلي والذي يسعى إلى تقوية الكيانات الحكومية المحلية في محافظات العراق الثمانية عشر من خلال أنشطة بناء القدرات. وتتضمن أهداف المشروع تعزيز الحوار الديمقراطي بشأن قضايا السياسات العامة وإنشاء الشراكات بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. (نستخدم مصطلح المجتمع المدني في هذا التقرير بشكل أوسع من مصطلح المنظمات غير الحكومية. فهو يغطي المنظمات التي تبغي الربح والإتحادات والنقابات وأي كيانات أخرى تربط بين الأفراد ومجتمعاتهم أو بينهم وبين المندوبين السياسيين أو المؤسسات الحكومية. وعلى العكس من ذلك، تركز المنظمات غير الحكومية عادة على تقديم خدمات لا ترغب الحكومة في توفيرها أو قد تكون غير قادرة على توفيرها). وفيما يلي الأولويات الرئيسية لمشروع الحكم المحلي:

- توسيع فرص الإنتفاع من الخدمات العامة الأساسية.
- زيادة شفافية ومشاركة عمليات صنع القرار والإدارة المحلية.
- تنفيذ الخدمات المحلية واستخدام الموارد وإدارة الموظفين بفاعلية وكفاءة.
- قيام منظمات المجتمع المدني بدور فعال في المنافحة عن الحقوق والمصالح، واشتراكها في عمليات الحكومة المحلية وتوصيل الخدمات إلى السكان.

ويموّل المعهد مشاريع حيوية للمجتمعات المحلية ويلعب دورا حاسما في إنشاء المجالس المحلية وتمكينها وينفذ أنشطة الحوار الديمقراطي لتحسين فهم المرحلة الانتقالية الحالية ولتشجيع المشاركة العامة. كذلك يوجه المعهد ١٠ ٪ من جميع الأموال مباشرة إلى منظمات المجتمع المدني المحلية الناشئة. ويساعد المعهد شركاء فنيون كمؤسسة كيمونيكس الدولية (Chemonics International) وكريتيف أسوسيتس الدولية (Creative Associates International) ومؤسسة الشرق الأدنى (Near East Foundation) وبيرنغ بوينت (Bearing Point) وجمعية الإدارة القطرية/إدارة المدن الدولية (International City/Country Management Association) وأميد إيست (AMIDEAST) والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (International Foundation for Electoral Systems)، وكلها من الولايات المتحدة ، وسوليس انتربرايز (Solace Enterprise) (المملكة المتحدة)، و ف.ن.ج. (VNG) (هولندا).

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: برنامج العمل الاجتماعي *(Community Action Program, CAP)*.

بميزانية من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مقدارها ١٥٠ مليون دولار، يمول برنامج العمل الاجتماعي (CAP) مشاريع للتعبئة والتعاون على مستوى المجتمع المحلي والتنمية الاجتماعية والإقتصادية للبنية التحتية وتوليد فرص العمل والدخل وحماية البيئة والإدارة من خلال أنشطة خمسة أجهزة تنفيذية شريكة هي: المؤسسة الدولية لتنمية التعاون الزراعي/المتطوعون في برامج المعونة التعاونية الخارجية (Agricultural Cooperative Development International/Volunteers in Overseas Cooperative Assistance, ACDI/VOCA) ومؤسسة الإسكان التعاوني (Cooperative Housing Foundation, CHF) ومؤسسة الإغاثة والتنمية الدولية (International Relief and Development, IRD) وفرق الرحمة (Mercy Corps) وإنقاذ الطفولة (Save the Children). ويختلف نهج البرنامج اختلافا واضحا عن نهج مشروع الحكم المحلي حيث تسعى فرق برنامج العمل الإجتماعي إلى تقوية مجموعات من القادة المحليين أو مجموعات العمل المحلية المرموقة. ويوجه البرنامج الأموال من خلال مجموعات العمل المحلية بتقديم معونات لثلاثة من مشاريعها. وخلافاً للعديد من برامج المانحين، يتطلب كل مشروع من مشاريع هذا البرنامج مساهمة عينية من المجتمع المحلي. غير أن منظمات المجتمع المدني العراقية لا تمول مباشرة من هذا البرنامج، بالرغم من أن بعضها أنشئ بمساعدته مثل جمعيات المدرسين وأولياء أمور الطلبة. ويعمل شركاء البرنامج التنفيذيون أيضا من خلال المجالس المحلية لتحديد ضحايا الصراع وتقديم تعويضات غير نقدية.

- نفذت المؤسسة الدولية لتنمية التعاون الزراعي/المتطوعون (ACDI/VOCA) ١٤١ مشروعا محليا في مناطق الموصل وكركوك، والمنطقة الواقعة شمال غرب بغداد، ومنطقة الحدود بين إيران والعراق. ونفذت كذلك ١٤٤ مشروعا إنمائيا إضافيا، من بينها على سبيل المثال إقامة مركز للشباب في الهويجة وإنشاء محطة مياه محلية جديدة في تكريت.
- نفذت مؤسسة الإسكان التعاوني (CHF) ٩٩ مشروعا في البنية التحتية مثل الطرق والمجاري وإصلاح إمدادات المياه وترميم المدارس وإزالة المستنقعات وبناء المنشآت الطبية والمراكز المحلية والنوادي الرياضية. ومن بين المشاريع البارزة إنشاء جمعيات محلية ناشطة في الحلة وكذلك في المدينتين الشيعيتين الشريفتين النجف وكربلاء.
- نفذت مؤسسة الإغاثة والتنمية الدولية (IRD) ٣٠٥ مشروعا في بغداد، منها ١٠٥ مشروعا ذات تركيز إنمائي، وأنشأت أكثر من ٧٤ مجموعة عمل محلية. ويعد عمل المؤسسة مع ٥٠ متطوعاً من المجتمع المحلي لإعادة تأهيل سوق ميدان العروبة في حي الكاظمية ببغداد مثالا جيدا من مشاريع توفير الدخل وفرص العمل.

- أتمت مؤسسة فرق الرحمة (Mercy Corps) ٩٨ مشروعا في البصرة و ٩٣ مشروعا إنمائيا آخر للمياه والمرافق الصحية وعمليات التنظيف المحلية وإصلاح المدارس.

- أتمت مؤسسة إنقاذ الطفولة (Save the Children) ٢٧١ مشروعا في الجنوب تشارك فيهم النساء بنسبة ٤٠٪ تقريبا. ووجهت المؤسسة مشاريعها لتلبية الاحتياجات المحلية الفورية مثل المجاري ومعالجة المياه وتوزيعها والصحة وزيادة فرص تعليم البنات.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية:المجتمع المدني

في ١٠ مارس/آذار ٢٠٠٤، أصدرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية دعوة أولية لتلقي العروض قبل إعلان مناقصة عامة «للإستعانة بخدمات شركة مقاولات أميركية مؤهلة لتنفيذ برنامج لبناء القدرات في القطاعات الرئيسية للمجتمع المدني العراقي المحلي، والتشجيع على تنمية وسائل إعلام مستقلة تتمتع بقدرات مهنية عالية في العراق». ومن المقرر مع حلول شهر يونيو/حزيران اختيار الشريك الممول من الوكالة الأميركية لتنفيذ برنامج المجتمع المدني. والهدف هو المساعدة في إنشاء مجتمع مدني ناشط ومثقف وقادر على الإستمرار بحيث يشارك مشاركة فعالة ومسؤولة في بناء الديمقراطية في العراق. وسيقوم هذا الشريك بإدارة برنامج للتدريب والمساعدة الفنية والدعم السلعي وتقديم منح صغيرة لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة على المستوى القومي والإقليمي والمحلي. وسوف يركز البرنامج على ثلاثة نشاطات رئيسية هي: (أ) تدبير العاملين وإدارة خمسة مراكز للمجتمع المدني التي أقامتها سلطة الإئتلاف المؤقتة، (ب) توجيه المساعدة الفنية والتدريب إلى منظمات المجتمع المدني التي تشجع على التربية المدنية وحقوق الإنسان ومشاركة المرأة ومكافحة الفساد، و (ج) المساعدة في إنشاء إعلام مستقل في العراق.

سلطة الإئتلاف المؤقتة: الحُكم والشركاء

تقدم سلطة الإئتلاف المؤقتة، حكماً وشركاء، الدعم للعديد من منظمات المجتمع المدني المحلية في جميع أنحاء العراق، مع التركيز على المنح الصغيرة والمساهمات العينية، وتوفر بعض فرص التدريب لها. وبالتمويل المقدم من خلال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ستقوم سلطة الإئتلاف المؤقتة بمساندة الجهود الرامية إلى إنشاء خمسة مراكز للمجتمع المدني في كل من الموصل وكركوك والناصرية والبصرة وبغداد.

سيشكل برنامج المراكز المذكورة الأداة والشبكة الأولى لتقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني في تلك المحافظات للنهوض بالمجتمع في جميع أنحاء العراق. وبعد تحديد المراكز، سيقوم مكتب مبادرات المرحلة الإنتقالية (Office of Transition Initiatives, OTI) التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية بتهيئتها وتمويلها. وقد أصدرت الوكالة دعوة لتقديم العروض بهدف اختيار شركة تتولى الإشراف على الإدارة وتدبير العاملين في المراكز. وستعمل الشركة المختارة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية العاملة في المناطق التي توجد بها المراكز.

وستزود المراكز منظمات المجتمع المدني بالعديد من الخدمات الأساسية والمتطورة لبناء القدرات الإدارية والمالية وإدارة البرامج والتدريب العملي على تنظيم حملات الدعوة والتوعية والخدمة الاجتماعية وتنمية العضوية وتحضير طلبات المنح والاتصال بالجهات المانحة. كذلك ستقدم المراكز خدمات دعم داخلية مثل المكتبات ومراكز الاتصال واستعمال الحاسب الآلي والإنترنت والمواد التعليمية، فتخدم بذلك كمواقع مركزية لشبكات المجتمع المدني الإقليمية. كما أنها ستعمل كمراكز لتبادل المعلومات ولمساعدة منظمات المجتمع المدني على الإطلاع على المنح المتاحة والشراكات مع منظمات المجتمع المدني الدولية. ومن المقرر إنشاء مجلس استشاري غير رسمي يضم قادة منظمات المجتمع المدني المحلية الذين سيدرَبون على تولي ملكية المراكز في النهاية.

تدير سلطة الإئتلاف المؤقتة أيضا صندوق الحكم المحلي وصندوق برنامج الإستجابة السريعة (Rapid Response Program Fund, R3P)، اللذين يُستخدمان لتوزيع الأموال على المحافظات لمساندة الأنشطة ذات الأولوية بالنسبة لمسؤولي الإدارة المحلية والمسؤولين الإقليميين لسلطة الإئتلاف. وتوزع الأموال من صندوق الحكم المحلي على مجلس المحافظة وعلى أكبر خمس مدن في كل محافظة. وقد أصدرت السلطة مبادئ توجيهية تحكم تخصيص الأموال، وأنشأت مجموعة من اللجان لتستعين بها مجالس المحافظات في تقرير المشاريع التي يجب تمويلها. وتخصص أموال برنامج الإستجابة السريعة لمنسقي المحافظات بناء على تقدير المنسقين على مستوى الأقاليم.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: مكتب مبادرات المرحلة الإنتقالية *(Office of Transition Initiatives, OTI)*

إن مكتب مبادرات المرحلة الانتقالية (OTI) هو أكبر مانحي منظمات المجتمع المدني، إذ تبلغ ميزانيته ١٩٠ مليون دولار على مدى سنتين. وتهدف برامج المكتب إلى تقديم مساعدة سريعة ومرنة إستجابة للإحتياجات والفرص. ويساند المكتب الأنشطة ذات الأهمية المركزية للتحول الديمقراطي حيث أنفق حتى الآن أكثر من ٤٣ مليون دولار على شكل ٦٤٥ منحة صغيرة. وتهدف كل المشاريع إلى تمكين المجتمع المدني وملء الفجوات الهامة في المعونة الحكومية الأميركية. ويمول المكتب الجمعيات النسائية وجمعيات السجناء القدامى والإتحادات الطلابية والمنظمات المدنية والإتحادات الرياضية. والجدير بالذكر أن أكثر من نصف الجماعات التي يمولها المكتب ناشطة في مجال حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية. وتنفذ المشاريع بشكل رئيسي من قبل شريك المكتب الحالي ، وهو منظمة البدائل الإنمائية الدولية (Development Alternatives International, DAI).

وُجهت معظم أموال المكتب في المرحلة الإنتقالية الأولية إلى إصلاح وتجهيز الوزارات الحكومية ومباني المجتمعات المحلية – مثل المدارس والعيادات ومراكز المرأة والشباب – والأنشطة الإنشائية، التي تلعب دورا حيويا في العملية الانتقالية، لكنها لا تقدم سوى دعم غير مباشر لعمليات منظمات المجتمع المدني ولأدائها. ويركز المكتب على المجالات التالية الأولية:

- تنمية المجتمع المدني.
- الحكم الرشيد.
- العدالة الإنتقالية/حقوق الإنسان.
- إدارة الصراع والتخفيف من آثاره.

وزارة الخارجية: مكتب قضايا المرأة الدولية: مبادرة الديمقراطية النسائية

أطلقت حكومة الولايات المتحدة في ٨ مارس/آذار ٢٠٠٤ مبادرة الديمقراطية النسائية (WDI) التي تبلغ قيمتها ١٠ ملايين دولار لتعزيز حقوق المرأة في العراق. وتسعى المبادرة إلى توفير فرص التدريب على مهارات القيادة والتنظيم السياسي وتنظيم المجتمع المدني، وتشتمل على عقد حلقات دراسية عن القانون الدستوري والإعلام المستقل وحقوق الإنسان وتعزيز المجتمع المدني. وبالتعاون مع هيئة منفصلة أخرى تسمى الشبكة الأميركية-العراقية للمرأة، والمؤسسة على غرار المجلس الأميركي-الأفغاني للمرأة، ستجمع هذه المبادرة بين شخصيات أميركية أهلية مرموقة ومندوبين من المنظمات العراقية غير الحكومية ودوائر الأعمال.

الصندوق الوطني للديمقراطية *(National Endowment for Democracy, NED)*

رصد قانون الاعتمادات الإضافية للعراق مبلغ ٢٥ مليون دولار للصندوق الوطني للديمقراطية لتمويل برامج النهوض بالديمقراطية. ويهدف الصندوق إلى العمل على ظهور المؤسسات السياسية، وتعزيز المجتمع المدني المحلي، من خلال تقديم المساعدات الفنية والمادية للبرامج التي تساند الإعداد الديمقراطي وبناء الأحزاب وإعداد الناخبين والإعداد المدني. وإضافة إلى تقديم المنح إلى المنظمات غير الحكومية، وزع الصندوق أموالا إلى المنظمات الثلاث التالية:

- المعهد الوطني الديمقراطي (National Democratic Institute, NDI)، والذي تلقى منحتين من الصندوق، أولاهما بقيمة ١،٣ مليون دولار لتنمية المجتمع المدني يستخدمها المعهد لإقامة أنشطة بناء القدرات التي تتضمن برامج التدريب الشامل والمساعدة الفنية. وامتدت أنشطة البرنامج جغرافيا إلى الشمال (الموصل وكركوك) والجنوب (الحلة أو الناصرية)، وتتضمن توزيع المواد وعقد الحلقات الدراسية والندوات الموجهة للتدريب على بناء القدرات وتنظيم المشاورات وتقديم المنح الصغيرة. ويتوقع المعهد أن يعمل بشكل مكثف مع ٤٥ ـ ٥٠ منظمة. والمنحة الثانية وقدرها ٥،٥ مليون دولارستُخصص لأنشطة التدريب على إنشاء الأحزاب السياسية وبناء القدرات.

- المعهد الدولي الجمهوري (International Republican Institute, IRI)، والذي يركز أساسا على مساندة تطوير المنظمات والمؤسسات السياسية الناشئة. وتتضمن أنشطته الأخرى إنشاء الأحزاب السياسية وبحوث الرأي العام، وتشمل قياس الرأي العام ورصد المشاركة السياسية، وتوعية الناخبين وتدريب المرشحين ومشاركة المرأة والشباب وتطوير المؤسسات الحكومية.

- مركز المشاريع الدولية الخاصة (The Center for International Private Enterprise, CIPE)، والذي يقوم بتنفيذ برامج بناء القدرات مع مجتمع الأعمال العراقي لتعزيز دوره القيادي خلال عملية التحول الديمقراطي.

معهد السلام الأمريكي *(United States Institute of Peace, USIP)*

تلقى المعهد ١٠ ملايين دولار من الكونجرس، وهو يخطط لاستخدامها في البرامج الرامية إلى منع العنف الطائفي، وإرساء قواعد سيادة القانون، وتدريب وتثقيف جيل جديد من القادة العراقيين، وتأهيل المدنيين الأميركيين للخدمة في العراق. وأقام المعهد، بالتنسيق مع مكتب الأمن القومي التابع لسلطة الإئتلاف المؤقتة، دورات تدريبية لعشرات من كبار الدبلوماسيين والعسكريين ومسؤولي الشرطة العراقيين في جامعة الدفاع الوطني، مع التركيز على فن التفاوض، وتحقيق الإجماع، ومهارات تكوين الأفرقة. ويخطط المعهد للقيام على مدى سنتين بتدريب حوالي ٧٥٠ من كبار المسؤولين العراقيين. كما ينظم حلقات دراسية تدريبية لإعداد قادة عراقيين على مستوى المحافظات، مع التركيز على مهارات إدارة الصراع وبناء الائتلاف وتنظيم حلقات دراسية عملية لحل المشكلات بالتركيز على العلاقات بين الجماعات. وبالإضافة إلى ذلك،ُنظمت مقابلات لاستخلاص الدروس المستفادة من المسؤولين الأميركيين لدى عودتهم من العراق. ويهدف هذا البرنامج إلى الاستماع إلى خبرات الأفراد المدنيين والعسكريين الذين عملوا في العديد من مشاريع إعادة الإعمار. وقد تم انتاج هذه المقابلات على تسجيلات فيديو وأضيفت إليها مواد أخرى لتوزيعها بواسطة أقراص الفيديو الرقمية على الأفراد الجدد المكلفين بالعمل في العراق.

ومن خلال برنامج المنح، يقدم المعهد المساعدة لمنظمات المجتمع المدني ويقوم بأنشطة تهدف إلى التالي:

- التشجيع على المصالحة بين الطوائف والأديان، مثل المجلس العراقي للحوار والمصالحة والسلام الذي أنشئ مؤخرا.

- تدريب المسؤولين وقادة المجتمع المدني على أساليب إدارة الصراع وإستراتيجياتها.

- إعداد الأنشطة والبرامج التعليمية للمساعدة على التحول الديمقراطي وتقليل الصراعات.

- إنشاء مؤسسات عراقية ملتزمة بالتعايش الديني والعرقي.

- مساندة المشاريع التي تشجع على إرساء سيادة القانون.

ويعمل المعهد بنشاط أيضا لمساندة المرأة العراقية من خلال البرامج الموجهة للتدريب على حل الصراعات ولدعم مشاركتها في المجتمع المدني والحياة العامة.

ولأن النسيج الديني العراقي — بأغلبيته الشيعية المكبوتة طويلاً والمجزأة، وأقليته السنّية التي كانت في وقت ما مفضلة، وشعبه الكردي الذي تعوّد على استقلال ذاتي واقعي، وطائفته المسيحية الصغيرة — يشهد تنافسا محموما، وأحيانا عنيفا، لتحقيق سيطرة سياسية، ساهم معهد السلام الأميركي، بالاشتراك مع كاتدرائية كوفنتري، في إنشاء مركز عراقي للحوار والمصالحة والسلام. وبارك هذا المركز كبار الزعماء الدينيين في العراق الذين أبدوا استعدادهم للمشاركة فيه، وقاموا بالفعل بدور في مساعي الوساطة المتوترة لإنهاء عمليات الإختطاف.

ينظم المعهد أيضا ندوات لكبار المسؤولين العراقيين للمساعدة في تصميم وإنشاء محكمة عراقية خاصة لمحاكمة مرتكبي الجرائم الوحشية في ظل النظام السابق، بما فيهم صدام حسين نفسه. وتجمع هذه الندوات بين نطاق عريض من الخبراء الدوليين والمحامين والقضاة العراقيين، وتركز على الجوانب القانونية والعملية لإنشاء المحكمة. وسوف تقدَم مساعدات فنية أخرى للعراقيين الذين يعملون في تلك المحكمة.

كما سيسعى المعهد، بالتعاون مع مركز عمليات حفظ السلام وإحلال الإستقرار التابع للجيش الأمريكي، إلى تحديد هياكل الشرطة العسكرية التي يجب إنشاؤها لدمج جهود التحالف العسكرية مع قوات الأمن العراقية الآخذة بالنمو. وسيدعم ذلك البرنامج سلسلة من المناقشات حول العراق وجيرانه لاستباق الصراعات الاقليمية ومنع وقوعها.

أخيرا، سيقوم برنامج الثقافة التابع للمعهد بتنفيذ مشروع يرمي إلى إعداد المناهج الدراسية لمساندة عملية تحول عريضة في تدريس مادة حل الصراع في التعليم العالي. وسوف يعمل المعهد على تحديد وتطوير المناهج والمواد الدراسية في التخصصات ذات الصلة، بإعداد وطبع وتوزيع الكتب الدراسية الأساسية باللغتين العربية والكردية. ويقوم هذا المشروع على أساس الاعتقاد بأن المعلمين يلعبون دورا حيويا في نشر المعلومات والمعارف عن حل الصراع وبناء السلام، وأن الطلبة يشكلون شبكة ضرورية من المنتفعين بالسلام المدني في الوقت الراهن وفي المستقبل.

وزارة التنمية الدولية – المملكة المتحدة: صندوق المشاركة السياسية
(Department for International Development: Political Participation Fund)

من المقرر أن تقوم وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) بإنشاء صندوق للمشاركة السياسية (PPF) لدعم إنشاء مؤسسات سياسية مشروعة ومنفتحة في العراق. وسيكون هدف الصندوق تسهيل عملية تمثيل ومشاركة جميع المواطنين العراقيين، وخصوصا النساء، في العملية السياسية والانتخابية. وبناء على ذلك، سيقدم المشروع موارد إضافية في مجالات بناء القدرة على إدارة المشاريع وأنشطة توعية الناخبين والإعلام الجماهيري وتحليل السياسات وتقديم المشورة ومبادرات المنافحة عن الحقوق والمصالح. وستوجه الأموال من خلال صندوق يدار من بغداد. ومن المقرر إنشاء لجنة تجتمع في بغداد لتحديد المشاريع واعتمادها، وتتضمن مندوبين من مكتب وزارة التنمية الدولية البريطانية في بغداد، والمكتب البريطاني في بغداد، ومكتب المندوب البريطاني الخاص، وذلك لضمان إقامة الاعتبار الكامل للسياق الاجتماعي والسياسي لكل نشاط. وسيتم النظر أيضا في تمثيل العراقيين، مع الإستعانة بشركاء لتنفيذ المشاريع من بين المنظمات الدولية والعراقية المسجلة. ويوجه الصندوق مساعداته إلى المجموعات العراقية والمواطنين العراقيين والهيئات الدينية والجامعات والكليات والنقابات والجمعيات المهنية وأعضاء مجلس الحكم العراقي، والوزارات، والجمعية التشريعية الانتقالية (بعد الإنتخابات)، والحكومة الإنتقالية.

أما الأنشطة الموجهة لمنظمات المجتمع المدني فسوف تغطي أنشطة الاتصال أو توعية الناخبين، بما في ذلك إعداد البرامج لمذيعي الراديو والتلفزيون المستقل أو الإقليمي، بالإضافة إلى الأنشطة التي تسعى إلى تحسين التغطية الإعلامية للعملية السياسية والإنتخابية، والأنشطة التي تدعم الحوار أو الوصول إلى المعلومات العامة.

المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الأخرى

لعبت مجموعة واسعة ومتنوعة من المنظمات غير الحكومية الدولية دورا نشطا في العراق، وكان من أهم هذه المنظمات الآتية:

منظمة النساء من أجل النساء الدولية (Women for Women International) وهي منظمة غير حكومية مقرها واشنطن، وتقدم مساندة مالية وأدبية مباشرة للنساء المستضعفات، وتعزز التوعية والفهم لحقوق المرأة، وتقدم التدريب المهني وتتيح الدعم للمشاريع الرامية لتوليد الدخل والقروض الإئتمانية الصغيرة التي تساعد النساء على العودة إلى كسب العيش بشكل مستقل وإنتاجي وأكيد. وقد تلقت المنظمة الدولية مبلغا وقدره ١،٤ مليون دولار من سلطة الإئتلاف المؤقتة لإنشاء وتشغيل تسعة مراكز للنساء في بغداد لمدة ١٨ شهرا. وتعهد مكتب مبادرات المرحلة الإنتقالية (OTI) بتقديم مبلغ إضافي قدره ٨٠٠،٠٠٠ دولارا لتجديد وتجهيز هذه المراكز، التي يوفر كل منها فرصا واسعة للتدريب والخدمات الإجتماعية، ومن بينها التالي:

- التدريب المهني في مجال إدارة الأعمال والإدارة المالية ومهارات الحاسب الآلي والمهارات العملية والقيادة والإستشارات المهنية.
- البرامج التعليمية، بما في ذلك برامج محو الأمية، واللغات، وبرامج الصحة والغذاء.

- التوعية بالحقوق والإنتخابات والحملات الدعائية والتدريب العام على برامج الدعوة.
- برنامج القروض الصغيرة ومشاريع توليد الدخل وتطوير الأعمال الصغيرة.
- إحـالات الخدمـات الإجتماعية (الإرشـادات القانونية والخدماتية وإحالات الشـرطة وأنظمة الإيواء في حالة إسـاءة المعاملة وجرائم الشرف وغيرها).

منظمــة الدعـم المدنــي (Civil Pillar)، وهي منظمة غير حكومية دانمركية، تقدم الإرشــاد إلى العراقيين عن إنشــاء جمعيات مدنية ديمقراطية سـلمية وناجحة. وفي أواخر عام ٢٠٠٣، بدأت المنظمة في إشـراك الإسـلاميين المعتدلين في جنوب العراق. وبالرغم من أنها لا تقدم تمويلا كبيرا لمنظمات المجتمع المدني العراقية، فإنها تنظم دورات تدريبية تركز على التالي:

- بنية وتنظيم المنظمات غير الحكومية.
- أساليب تحقيق الإكتفاء الذاتي (مثل طرق جمع التبرعات).
- التفاعل مع الحكومة والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام.
- أساليب العمل السلمي.
- حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحقوق المتضمنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- طرق وأدوات المنافحة عن الحقوق والمصالح.

لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق *(NGO Coordination Committee in Iraq, NCCI)*.

أنشـئت هذه اللجنة، ومقرها بغداد، لتكون منتدى لتبادل المعلومات وتنسـيق الأنشـطة وتعزيز جهود المعونات. وقام بتأسيس هذا المحفل في البدايــة ١٨منظمــة غير حكوميـة مقـرها العــراق، وعدد من المنظمـات الدوليـة، بما في ذلك أجنــس بريميـير (Agence Premiere) وكيـر (Care)، وأوكسفـام (Oxfam)، ولايف للإغاثة والتنميـة (Life for Relief & Development). وقد وافق جميع أعضاء اللجنة على مجموعة من المبادئ بما فيها الإلتزام بالعمل على أسـاس من الحياد والإسـتقلالية وتجنب تكرار الجهود واسـتخدام أكبر عدد ممكن من العراقيين. وأنشأت اللجنة مجموعات عمل تعمل على مستوى القطاعات في عدد من المجالات بما فيها الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية والسلع الغذائية وغير الغذائية والهندسـة وإعادة التأهيل والشـؤون الإدارية والنقل. وقد أنشـئ مؤقتا فريق عامل مهمته تعزيز بناء القدرات المحلية والتقييم وتمويل المنظمات غير الحكومية المحلية.

إستنتاجات

للتشـجيع على مشـاركة المواطنين في الحياة المدنية والسياسـية بالعراق، ولتأكيد قيام مجتمع مدني قوي ومزدهر قادر على مساءلة الحكومة، يجب على مجتمع المانحين أن يقوم بالتالي:

- تمكين النسـاء من خلال التعليم والتدريب، ومسـاعدتهم على الدخول في العملية السياسـية على أن يصاحب ذلك إنشاء المنظمات والمراكز النسائية بصورة سريعة في جنوب ووسط العراق.
- توفير التدريب المهني وبناء القدرات لفئات المجتمع المدني مع التركيز على التنمية التنظيمية (جمع التبرعات وكتابة الاقتراحات والمنافحة عن الحقوق والمصالح وبناء التحالفات وإعداد البرامج وتكنولوجيا المعلومات)، وبناء الأحزاب السياسية والتدريب على وسائل الإعلام.

- بذل الجهود لتوعية الفئات المحلية بحقوقها ومسؤولياتها الدستورية والقضايا الأوسع المتعلقة بالديمقراطية والمجتمع المدني.
- اعطاء الأولوية لبرامج «تدريب المدربين» وذلك لتمكين الفعاليات المحلية.
- إشراك العناصر المعتدلة في المجتمع المدني، ليس فقط لتنشيط النقاش المدني بل أيضاً لمناهضة التطرف المتزايد للمجموعات الدينية.
- كفالة العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان مع الإستمرار بتغيير النظم القانونية والقضائية والجنائية.

يمثل التصدي لإرث العنف الماضي واحدا من التحديات الرئيسية لبناء السلام في العراق. فالطريق الموصل إلى المصالحة في مجتمعات ما بعد الحرب لا يتمهد خلال إنشاء البنى وعمليات المشاركة والإنصاف «ولمّ الشمل» فحسب، بل ومن خلال إعادة إصلاح الروح الوطنية، وبناء العلاقات والروابط بين المجموعات، والتي بدونها ستظل هذه الهياكل خاوية أيضا. ولا بد من تجنب الإغراء الماثل أمام الطوائف العرقية والدينية للجوء إلى الإنتقام لما أصابها من الجرائم التي ارتكبت ضدها في الماضي. ولذلك يجب على المانحين، لدى قيامهم برسم المسار نحو مستقبل يسوده السلام، أن يسعوا جاهدين لتعزيز قيام المصالحة، كوسيلة لإعادة تشكيل العلاقات الإجتماعية، وإعادة بناء البنية التحتية الإنسانية، هذه العملية التي تجمع العناصر الرئيسية للديمقراطية المستديمة، وهي العدالة والحقيقة والتئام الجروح والتعويض والتجانس الأهلي. كما يجب أن يتجه جزء من هذا الجهد نحو المساعدة على مواجهة الماضي بأساليب تقود إلى مستقبل سلمي وتعاوني، من خلال التشجيع على فهم العلاقة بين المعاناة والحقيقة والمصالحة. ويتضمن ذلك البحث في الأساليب الرامية إلى إصلاح العلاقات بين الطوائف، وتجنب المزيد من تفتت المجتمع المدني على أسس طائفية ، مع التشديد على إشراك المجتمعات في الحوار، ومساندة المشاريع التي تعالج الصلة بين الصدمات والشعور بالإضطهاد والعلاجات القانونية.

إن مأساة العراق اليوم تتمثل في «ضياع الروابط التي تلمّ الشمل، وليس في انعدام وجودها» كما قال الأستاذ الجامعي العراقي سامي زبيدة، وهذا هو الذي يجعل الإنقسامات مصدرا خطيرا للتهديد. وسوف تساعد مبادرات بناء الثقة على إشراك المجتمعات واستعادة علاقات الثقة بين المواطنين مما يعجل في تحقيق المصالحة الإجتماعية. فالعراقيون بحاجة إلى استكشاف طرق لمساءلة أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان بغية غرس شعور بتحقيق العدالة في نفوس الضحايا، وربما أمكن تحقيق ذلك بتوثيق معاناة ضحايا التعذيب وأفعال العنف التي وقعت أثناء حكم البعث. وأخيرا، وبينما كان إدخال وسائل حماية حقوق الإنسان في الدستور الجديد خطوة حاسمة (لا سيما تلك المتعلقة بالنساء والأقليات)، فإن الوصول لتطبيقها سيتطلب أكثر من مجرد إصلاحات قانونية ومؤسسية، ذلك أن الخطاب العام والتوعية بحقوق الإنسان هي من الأمور الضرورية لبناء ثقافة تجمع بين حقوق الإنسان وتوفير أفضل حماية ضد انتهاكات هذه الحقوق في المستقبل. وبالرغم من الجهود الضخمة التي تبذلها المنظمات الدولية العاملة في تنمية المجتمع المدني، لا يزال هناك الكثير مما يجب فعله. فخلال فترة حكم البعث، لم يتمكن المواطنون من المشاركة في صنع القرار، ولم تتح للمدنيين العراقيين فرص كثيرة لتشكيل حياتهم وتقرير مصائرهم. إن إعمار عراق ما بعد الحرب اليوم يجب أن يقوم على أسس قوية من العدالة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والديمقراطية. فلا يمكن قيام أي ديمقراطية قابلة للإستمرار إلا من خلال المشاركة والمساندة الناشطة من قبل المواطنين العاملين في مجتمعاتهم المحلية والقادرين على تقرير مصيرهم.

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات

نبذة عن المعهد

معهد السلام الأميركي مؤسسة فيدرالية مستقلة، غير حزبية، أنشأها الكونجرس للتشجيع على منع الصراعات الدولية وإدارتها وإيجاد الحلول السلمية لها. والمعهد الذي أنشئ في عام ١٩٨٤، يضطلع بمهمته التي كلفه بها الكونجرس من خلال برامج عدة من بينها برامج منح البحوث، ومنح الزمالة، والتدريب المهني والبرامج التعليمية من المرحلة الثانوية حتى الدراسات العليا، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، وخدمات المكاتب والمطبوعات. ويعين رئيس الولايات المتحدة مجلس إدارة المعهد ويصادق عليه مجلس الشيوخ.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر موقعنا على الشبكة (WWW.USIP.ORG) حيث توجد نسخة إلكترونية من هذا التقرير مع وصلات إلى مواقع أخرى مناسبة، وكذلك معلومات إضافية حول الموضوع.

مجلس الإدارة

• **ج. روبنسون وست** (رئيس)، رئيس مؤسسة بي أف سي للطاقة، واشنطن العاصمة • **ماريا أوتيرو** (نائبة رئيس)، رئيسة مؤسسة أكسيون العالمية، بوسطن، ماساتشوستس • **بتي ف. بومبرز**، مؤسسة ورئيسة سابقة، مؤسسة إتصالات السلام، واشنطن العاصمة • **هوللي بوركهالتر**، مديرة الإعلام، مؤسسة الأطباء من أجل حقوق الإنسان، واشنطن العاصمة • **تشستر أ. كروكر**، جيمز ر. شليسنجر بروفسور في الدراسات الإستراتيجية، مدرسة العلوم الدبلوماسية، جامعة جورجتاون • **لوري س. فولتون**، مؤسسة وليامز وكونولي، واشنطن العاصمة • **تشارلز هورنر**، زميل أول، معهد هدسون، واشنطن العاصمة • **ستيفن د. كرازنر**، غراهام ستيوارت بروفسور في العلاقات الدولية، جامعة ستانفورد • **سيمور مارتن ليبست**، هيزل بروفسور للسياسة العامة، جامعة جورج مايسن • **مورا ل. ماكلين**، رئيسة معهد أفريقيا-أميركا، نيو يورك، ولاية نيو يورك • **باربارا سنيلينغ**، سيناتورة ولاية سابقة ونائبة محافظ سابقة، شلبورن، فيرمونت.

أعضاء شرفيون

• **آرثر إ. دووي**، مساعد وزير الخارجية لشؤون السكان واللاجئين والهجرة • **مايكل م. دن**، لفتنانت جنرال، سلاح الجو الأميركي، رئيس جامعة الدفاع الوطني • **بيتر و. رودمان**، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي • **ريتشارد ه. سولومون**، رئيس معهد السلام الأميركي (بدون حق التصويت).

United States Institute of Peace
17th Street NW 1200
Washington, DC 20036
www.usip.org

Special Report 124
Donor Activities and Civil Society Potential in Iraq